

الفصل الحادي والعشرون:

الأبعاد الجغرافية والديموغرافية للنكبة

رشا حسني

أسهمت الطبيعة الجغرافية لفلسطين في جعلها مطمعا للغزاة، على مر التاريخ، إما طمعا في أرضها، أو رغبة في استخدامها ممرا لغزو بلاد عربية أخرى.

أولا: الطبيعة الجغرافية لأرض فلسطين

على الرغم من صغر مساحة فلسطين، التي لا تتجاوز سبعة وعشرين ألفا من الكيلو مترات المربعة، فإنها ظلت منذ أقدم العصور، تتمتع بمكانة خاصة، نظرا لأهميتها، من الناحيتين الدينية والسياسية^(١).

تأتي أهمية فلسطين الجغرافية، والاستراتيجية، مرتكزة على موقعها من منطقة المشرق العربي، إذ تكون فلسطين الطرف الغربي للهِلال الخصيب، الذي يحيط ببادية الشام على شكل نصف دائرة، ويتطابق في حده الغربي مع قناة السويس، ذلك الشريان الحيوي الذي يربط بين القارات الثلاث، أوروبا وآسيا وإفريقيا^(٢).

جمع موقع فلسطين بين خصائص الموقع القاري، وخصائص الموقع

(١) يوسف مجلي، فلسطين والمظهر الجغرافي لمشكلتها، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت.، ص ١.

(٢) هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٨٨، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١، ص ٥٣.

البحري، كما أن وقوع فلسطين عند ملتقى قارتي آسيا وإفريقيا، جعلها تشارك مصر في أهمية موقعها، كمحور حركة رئيسي، وحلقة اتصال بين القارتين، لذا يمكن اعتبار تاريخ فلسطين اختزالاً مثاليًا لتاريخ الوطن العربي بأسره، إضافةً لكونها ميدانًا للحروب، التي استهدفت استعمار الدول العربية في شتى العصور^(١).

على الرغم من صغر مساحة أرض فلسطين وبساطة تكوينها فإنها تضم أربع وحدات تتميز كل واحدة منها عن الأخرى، من حيث نظام سطحها، ومناخها، ونباتها. تشمل الوحدات الأربعة، السهل الساحلي، والغور، والهضاب الغربية، والهضاب الشرقية، التي تتكون منها المملكة الأردنية^(٢).

يبلغ طول السهل الساحلي من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ١٢٠ ميلاً، أما عرضه فيتراوح بين بضعة أمتار عند حيفا إلى ٢٠ ميلاً، في طرفه الجنوبي، ويمتد السهل من رأس الناقورة شمالاً، حتى الحدود المصرية جنوباً، تقسمه جبال الكرمل، الممتدة من حيفا قسمين غير متساويين، أحدهما شمالي والآخر جنوبي، يضيق السهل في الشمال، ويزداد اتساعاً بصورة تدريجية، كلما تقدمنا صوب الجنوب. تعتبر أرض السهل الساحلي إحدى المناطق الخصبة النادرة في فلسطين، لذا كانت

(١) أحمد صدقي الدجاني (مشرفاً)، الفلسطينيون في الوطن العربي، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ١٤.

(٢) مجلي، مصدر سبق ذكره، ص ٨ - ٩.

مطمعاً للصهاينة^(١).

أما منطقة الغور (وادي الأردن)، فهي عبارة عن هبوط في قشرة الأرض بين انكاسرين متوازيين، بحيث بقيت حافتا الأخدود مرتفعتين، أكثر أجزاء هذا الوادي انخفاضاً تتمثل في البحر الميت، الذي ينخفض سطحه عن مستوى سطح البحر بنحو ٣٩٢ متراً، أما وادي عربية فهو نموذج نادر للصحاري الداخلية الحوضية، أهم ما يميز وادي الأردن أنه حدد فلسطين منذ بداية تعميرها من جهة الشرق كما أنه لم يمثل حاجزاً طبيعياً، أمام الهجرات القادمة من شبه الجزيرة العربية^(٢).

تتنوع طبيعة الأرض في الهضبة الغربية، وتختلف تربتها عن السهل الساحلي، فهي مقسمة إلى هضبيات، تفصلها بعضها عن بعض وديان عميقة، وهي في مجملها تبدو متموجة على شكل تلال. كذلك حال الهضبة الشرقية، التي تتشابه في كثير من سماتها مع الهضبة الغربية وإن كانت أكثر ارتفاعاً نتيجةً لكثرة الطفح البركاني، الذي تجمع فوق سطحها، مما ساعد على تكثيف السحب فوقها، وأدى إلى تفتت الصخور الجيرية وزيادة خصوبة التربة^(٣).

و بذلك يمكن القول بأن أرض فلسطين تتألف من أربعة أنماطٍ أرضية رئيسية، هي على التوالي، من الغرب: السهول الساحلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب، وهي أخصب أراضي فلسطين. أما في الوسط،

(١) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٢.

(٢) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.

(٣) مجلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤ - ٢٥.

فتوجد المرتفعات، وتتألف من كتل جبلية، تبدأ من الشمال بجبال الجليل، يليها سهل مرج بن عامر، الذي يعد ممراً استراتيجياً سهلاً، يربط السهل الساحلي بغور الأردن، وإلى الجنوب منه تقع جبال نابلس، حيث مدينتي جنين ونابلس، ثم مرتفعات الخليل، حيث القدس والخليل. ولهذه المرتفعات أهمية استراتيجية، لكونها تتحكم بنطاق أراضي الغور، بشكل كبير (١).

النمط الثالث للأراضي الفلسطينية يشمل أرض الغور، التي تمتد من سهل الحولة حتى نهاية البحر الميت، الذي ينخفض إلى ٤٠٠ متر تحت سطح البحر (٢).

يتمثل النمط الرابع في النطاق الصحراوي، الذي يشمل صحراء النقب، التي تشغل نصف مساحة فلسطين، وهي على شكل مثلث، قاعدته جنوب مرتفعات الخليل، ورأسه عند البحر الأحمر. تعد صحراء النقب ذات أهمية استراتيجية خاصة، لأنها حلقة الوصل بين شمال الجزيرة العربية وسيناء (٣).

بتأمل الأقسام الحادة للأراضي الفلسطينية، التي تختلف كل منها، اختلافًا جذريًا، عن غيرها، يمكن القول بعدم عدالة أي تجزئة لتلك الأرض، إذ يحرم ذلك فئة من الشعب من حقوقها في الاستفادة بمزايا بقية

(١) بسام محمد العبادي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين من ١٨٨٠ - ١٩٩٠، عمان، دار البشير، ١٩٩٠، ص ١٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

الأنماط الجغرافية.

إن محاولة تقسيم فلسطين، التي بدأت منذ نشأة الصهيونية، تتعارض مع الوضع الجغرافي للبلاد، لاعتماد وحداتها بعضها على بعض، كل الاعتماد، بل ولاعتمادها، أيضاً، على جاراتها لإمدادها بالمياه، وتموينها بالحبوب، وإمدادها بالبترول (١).

إن المحور الرأسي الذي يبرز قيمة فلسطين، كموقع، بالدرجة الأولى، قد لعب دوراً مهماً في تاريخ فلسطين. وجعل تاريخها جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الوطن العربي، مشرقاً ومغرباً. من ناحية أخرى فإن موقع فلسطين، كحجر بالدرجة الأولى، جعلها قبلة للطامعين والمستعمرين، الأمر الذي لم يدع المجال متسعاً أمام سكانها الأصليين كي ينعموا بالأمن، لذا لجأ السكان للاستقرار فوق الجبال، والتردد فحسب على السهل الساحلي، حسب الحاجة، في مواسم الزراعة، فقد كان السهل الساحلي والأودية الداخلية، على الرغم من اغرائها بيئياً، مسلماً للجيش والغزاة. وقد استغل العدو الصهيوني تلك النقطة، عند غزوه فلسطين، فعمد إلى احتلال السهل قبل التل والجبل (٢).

ثانياً: حدود فلسطين ومشاريع التقسيم:

جاءت حدود فلسطين التي تم تحديدها، بدقة، وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، نتيجة للصراع بين القوى المختلفة لتحقيق مصالحها، على حساب الشعب الفلسطيني، لذا فإنها تبرز مظاهر شاذة لا تسير مع

(١) مجلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٢) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

الظواهر الطبيعية في كل الحالات، برغم تميز تلك الحدود بالتنوع، بحيث يعتبرها الباحثون متحفًا طبيعيًا، يشتمل على مختلف الصور للحد السياسي، فقطاعات منها تسير مع قمم جبلية عالية، وأخرى تسير مع خط تقسيم المياه بين نظم نهريّة مختلفة الاتجاه والانحدار. كما تسير بعض قطاعات هذه الحدود في وسط أنهار، وفي وديان جافة، وأحيانًا كانت تسير وسط البحيرات العذبة، ثم غيرت مسارها إلى ضفافها. بعض أجزاء منها تسير وسط البحار الملحمة المغلقة، ومع البحار والخلجان الساحلية. وتسير حدودها الجنوبية الغربية وسط منطقة صحراوية، ومن ثم فهي هندسية منتظمة (١).

ارتبط تعيين الحدود الشمالية لفلسطين، بما انتهى إليه مؤتمر الصلح، الذي عقد في سان ريمو (أغسطس/ آب ١٩٢٠)، بتوقيع معاهدة " سيفر"، التي نصت على الفصل بين فلسطين من جهة، وكل من سوريا والعراق، من جهةٍ أخرى. كما انتهى المؤتمر إلى وضع سورية وتشمل لبنان - تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين، وشرقي الأردن، تحت الانتداب البريطاني. وواضح أن عامل المياه كان دافعًا رئيسيًا وراء تعيين الحدود على اعتبار أن المياه من أهم موارد الصحراء، وقد جاء تعديل الحدود تحت تأثير الحركة الصهيونية في بريطانيا، بوصفها سلطة الانتداب في فلسطين، التي تتولى مسؤولية تنفيذ " وعد بلفور " (٢).

(١) محمد محمود إبراهيم الديب، حدود فلسطين، دراسة تحليلية لوثائق الانتداب، القاهرة، جامعة عين شمس، ١٩٨٠، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٢) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ١٢.

كذلك الحال بالنسبة للحدود الشرقية لفلسطين، فقد ارتبط تحديده بموقف بريطانيا، بوصفها صاحبة سلطة الانتداب على فلسطين، التي كانت تشمل شرق الأردن، وفقاً لما قرره مجلس الحلفاء الأعلى في (سان ريمو)، في مساحاتٍ واسعةٍ من النقب، التي ينتمي أغلبها إلى المعروف باسم " صحاري الحماده"، وتتخلل هذه الهضاب مساحات سهلية واسعة، تنتشر فوقها رواسب من الأحجار، والحصى، والزلط، وتنتهي هذه السهول، إلى النوع المسمى " سهول الرق " (١).

تحكمت ستة معايير رئيسية في رسم الحدود السياسية لفلسطين، وهي: الاعتبار العسكري والاستراتيجي لحماية قناة السويس ومصر من تركيا والمحافظة على الأسرة الخديوية لصالح إنجلترا. وكان ذلك العامل الأساسي وراء رسم الحد السياسي الجنوبي الغربي لفلسطين مع مصر، عام ١٩٠٦ (٢).

إلى ذلك كان الاعتبار الاقتصادي عاملاً حاسماً في رسم حدود فلسطين الشمالية، والشمالية الشرقية، والشرقية، والجنوبية، بما يشمل ذلك الاعتبار من أراضي خصبة، وثروات معدنية، وشبكات النقل، والمواني (٣).

لعبت الصهيونية، ممثلة في معتنقيها، وعملائها، وأدواتها، وعملائها، عاملاً أساسياً، كذلك، في وضع حدود فلسطين، وفقاً لصك الانتداب.

(١) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٢) الديب، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥١.

أرسل الصهاينة البعثات، للقيام بدراسة فلسطين، ومواردها، ووضع حدود لها، واتصلوا بالمسؤولين على مستوى العالم، للتأثير عليهم بشتى الأساليب، لرسم حدود فلسطين، ومواردها، ووضع حدود فلسطين، بما يتماشى مع مصالحهم^(١).

كان الاستيطان الاستعماري رابع العوامل التي وضعتها القوى المؤثرة في رسم حدود فلسطين، ضمن أولوياتها، فجاءت وفرة الرقعة الكافية لتوطين اليهود، وتوفير الموارد الاقتصادية والطبيعية لهم، بعد تفرغها من سكانها الأصليين بشتى الوسائل^(٢).

أما الصفقات والاعتبارات الإثنوغرافية فقد مثلت العاملين الخامس والسادس التي تحكمت في رسم حدود فلسطين. واتضح آثارهما في التعديلات، التي أقرت عام ١٩٢٠، على الحدود، دون سند واقعي أو تفسير طبيعي أو بشري. فقد بادلت إنجلترا جنوب جبل الدروز (العرب) بقراه الجنوبية، التي كانت تحت سيطرتها، في شرق الأردن، والنصف الشرقي من بلدة بو كمال، نظير وادي اليرموك، والنصف الغربي لجبل سنجار. وقد كانت كمية البترول ونسبته، التي انفقت عليه إنجلترا على منحها لفرنسا، بمقتضى مؤتمر "سان ريمو"، عام ١٩٢٠، عاملاً أساسياً لتعديل الحد السياسي في الشمال الشرقي لصالح فلسطين، على حساب سوريا^(٣).

(١) المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٥١ - ١٥٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢.

في حين تردد بين الحين والآخر الاعتبار الإثنوغرافي (الدين والتاريخ) كمعيار لرسم الحدود السياسية لفلسطين، فيما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٢٢، ومعروف أن فلسطين التاريخية تمتد من دان إلى بئر سبع فحسب، ولم تكن النقب جزءاً منها، وبشكلٍ عام يصعب الاتفاق بشأن هذا الاعتبار، الذي قد يخضع لعمليات تضليل وتزييف للاستيلاء على الأرض^(١).

تعددت مؤامرات ومشاريع التقسيم في محاولة لفرض حدود جديدة على أرض الواقع، تقلص من مساحة الدولة الفلسطينية، لصالح الدولة المزعومة، مع منحها مزايا الموقع، وخصوبة التربة، واعتدال المناخ، وحرمان أهل البلاد الأصليين من تلك المميزات.

بدأت مشاريع التقسيم بمشروع لجنة بيل (١٩٣٧)، الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام. أولها عربي، ويضم شرق الأردن، ويتكون من مملكة عربية ذات سيادة مرتبطة بمعاهدة مع بريطانيا، على غرار العراق وسوريا، وثانيها قسم يهودي تقوم فيه دولة ذات سيادة، مرتبطة كذلك بمعاهدة مع بريطانيا، وانتداب انجليزي، يمتد من منطقة " يافا " إلى القدس. وقد رفض هذا المشروع من " اللجنة العربية العليا "، فأعقبه اقتراح صهيوني للتقسيم، عام ١٩٣٨، طالب بقيام دولة في غربي نهر الأردن، ومنطقة غزة و بئر السبع، وتقسيم القدس بين الدولة الصهيونية ومنطقة الانتداب البريطاني. قوبل هذا الاقتراح بالرفض، ليس من العرب فحسب، وإنما كذلك من " الصهاينة الاصلاحيين "، الذين كانوا

(١) المصدر نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٣.

يطمعون في أكثر من ذلك^(١).

في عام ١٩٤٦، وضعت اللجنة الأنجلو أمريكية مشروعًا جديدًا للتقسيم استهدف الحد من الانتداب لصالح الكيان الصهيوني. تلاه ثلاثة مشاريع، وضعتها لجنة الأمم المتحدة، في عامي ١٩٤٧، و١٩٤٨، آخرها مشروع التقسيم، الذي وضعه الوسيط الدولي، الكونت فولك برنادوت، الذي اعتبره الصهاينة في غير صالحهم، وسارعوا باغتيال برنادوت، ومرافقة الكولونيل الفرنسي سيرو^(٢).

جاء مشروع التقسيم، الذي أقرته الأمم المتحدة، في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، بمنح العرب ١١٢.٣ كم^٢، ومنح اليهود ١٧٧ كم^٢ في الوقت الذي كان فيه ٩٤.٣٣ كم^٢ من الأراضي الفلسطينية مملوكة للعرب، حتى عام ١٩٤٨^(٣).

بعد صدور قرار التقسيم، سعى الطرف الصهيوني لتحقيق أمرًا واقعيًا في فلسطين، بالضغط على العرب في جميع أرجاء فلسطين، فاندلعت الاشتباكات في كل مكان، وبعد انقضاء ١٢ يومًا على صدور قرار التقسيم قتل ٧٩ صهيونيًا واستشهد ٣٢ عربيًا، في إشارة لعدم خضوع الجانب العربي وتسليمه بهذا القرار^(٤).

(١) خيرية قاسمية، الصراع العربي - الإسرائيلي في خرائط، القاهرة، معهد البحوث

والدراسات العربية، ١٩٧٩، ص ٤٦، ٥٤.

(٢) إسماعيل شموط، موجز تاريخ فلسطين المصور، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية،

دائرة الإعلام والتوجيه القومي، ١٩٧٢، ص ١٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠.

بتأمل الخريطة (١) الموضحة للدولتين العربية واليهودية، حسب اقتراح قرار التقسيم، مع تدويل القدس، يتبين اختيار الأراضي الساحلية السهلية المميزة، لتمنح للكيان الصهيوني، في حين اختص قرار الأمم المتحدة الفلسطينيين بالمناطق الجبلية الوعرة. وكما هو واضح فهناك تداخل بين أراضي الدولتين المقترحتين، وعزل للجزء الخاص بغزة وما حولها عن بقية الأراضي الفلسطينية. الأمر الذي يؤكد أهمية العوامل الجغرافية، كخلفية لاختيار الأراضي التي منحتها الأمم المتحدة للصهاينة، كي تساعد على إقامة دولة قوية آمنة. في حين تم اختيار أراضي وعرة، منعزلة عن بعضها، متقطعة الأوصال، لتقوم عليها دولة فلسطينية ضعيفة، تعتمد على العدو في كل مجالات الحياة، ولا تتحقق لها الوحدة العضوية، التي هي أهم شروط الدولة القوية.

من ناحية أخرى لا تقتصر خطورة المشروع الصهيوني على اغتصاب الأرض، وإنما تكمن الخطورة الحقيقية في مفهوم الحدود بالنسبة للكيان الإسرائيلي، فهو مفهوم متحرك، يتطور مع تطور هذا الكيان، ونموه، كما يرافقه تطور المجال الحيوي، الذي يعني الحيز والمناخ المنتظر أن يمتد إليه الكيان الصهيوني، في المراحل القادمة، لذا يحرص الكيان الإسرائيلي على بقاء مجاله الحيوي في حالة عجزٍ وشلل، كي لا ينشأ عنه إعاقة مستقبلية لتمرد الجسم الإسرائيلي، فإسرائيل تبادر إلى ما يسمى بالضربات الاستباقية، لأي بوادر تخرج عن المنظور

الاستراتيجي الإسرائيلي (١).

ثالثاً: حرب ١٩٤٨:

بعد أن مهدت مشاريع التقسيم، التي اختتمت بقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧) الطريق أمام الاحتلال الصهيوني، واصطنعت له شرعية دولية. كان من السهل إتمام الخطة الأخيرة في مخطط الغزو الصهيوني وقيام دولته بمحاربة دول عربية لم تكن قد نالت استقلالها، بعد، ولا تملك الأسلحة، والخطة، والإمام بالطبيعة الجغرافية لمسرح الحرب.

اشتعلت المقاومة الفلسطينية، فور إعلان قرار التقسيم، وشهد شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧ عدة معارك، نجح فيها المقاومون في صد هجمات الصهاينة على بيت صفافا والقدس القديمة، ولفتا، والقطمون، وباب الخليل. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨ تمكنت المقاومة الفلسطينية من محاصرة الحي اليهودي في القدس القديمة، كما دارت عدة معارك، استهدفت تخفيف ضغط القوى الصهيونية باتجاه المدن الأخرى، منها معركة جدين، قرب ترشيحا، في المنطقة الشمالية، ومعركة بيت سوريك. وفي فبراير/ شباط تمكن العرب من نسف شارع هاسوليل اليهودي، ومهاجمة حي مونتيفيوري، ونسف شارع بن يهودا بالقدس، ما حدا باللجنة الخماسية لمجلس الأمن رفع تقريرها المؤكد على ضرورة تأليف قوة دولية، تتولى فرض التقسيم في فلسطين، غير أن مجلس الأمن، والجمعية العامة رفضا التوصيات، كما رفضت بريطانيا السماح للجنة

(١) العبادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩.

الخماسية بدخول فلسطين، إلا بعد انتهاء الانتداب^(١).

وصلت المقاومة الفلسطينية إلى أوجها، في مارس/ آذار ١٩٤٨، حيث تمكن العرب من السيطرة على رأس العين، ما بين القسطل وتل أبيب، كما نسفت المقاومة الفلسطينية دار " الوكالة اليهودية "، في شارع الملك جورج بالقدس، وهاجمت القوافل اليهودية التي تحمل المون إلى مستعمرات القدس. وفي إبريل/ نيسان ١٩٤٨ شهدت المقاومة الفلسطينية تراجعًا شديدًا، نتيجة لاحتلال الصهاينة قرية القسطل، واستشهاد قائد " الجهاد المقدس " عبد القادر الحسيني، بعد تمكنه من استعادتها، وسرعان ما احتلها الصهاينة من جديد، بعد استشهاد الحسيني^(٢).

برغم الجهاد المستميت للمقاومة الفلسطينية، سقطت المدن العربية، الواحدة تلو الأخرى، بعدما منعت السلطات البريطانية وصول الاعدادات العسكرية للمجاهدين، ولم تسع لحماية أهل طبرية، وسمح، وبيسان، ويافا، وحيفا، وغيرها من المدن والقرى التي احتلها الصهاينة، بعد تسلمها من الإنجليز فور انسحابهم منها، قبيل ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨^(٣).

شغلت المعارك التي نشبت للسيطرة على الطرق المؤدية للقدس، بال العرب، منذ صدور قرار التقسيم، كانت المقاومة تستهدف الاحتفاظ بباب

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤، ٧٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٣) محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين في معركة الحياة والموت ضد بريطانيا والصهيونية العالمية ١٩١٧ - ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة العربية العليا لفلسطين، طين، ١٩٥٩،

ص ٩٤ - ٩٥.

الواد، الممر التاريخي، الذي يربط سهل فلسطين الغربي بجبال القدس، ويعتبر مفتاحًا لتلك المدينة، في الوقت الذي كان فيه الصهاينة يسعون للاستيلاء على هذا الممر، وما حوله من قرى وهضاب، ليتمكنوا من احتلال القدس، وتزويد حاميتها بالموءن والجنود، بعدما تمكنت المقاومة من قطع طرق أريحا ورام الله والخليل. خرب العرب الطرق المؤدية إلى باب الواد، وأعطبوا أنابيب المياه، وتصدت مجموعات " الجهاد المقدس " للقوافل الصهيونية المسلحة. ولكن في ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، وبانتهاء الانتداب البريطاني، وإعلان قيام الكيان الصهيوني، تسلم الجيش الأردني المواقع التي كانت بحوزة المقاومة بين اللطرون وباب الواد، وبعد أقل من شهرين، في يوليو/ تموز ١٩٤٨ تمكن الصهاينة، خلال فترة الهدنة الأولى، من حشد قواهم، ثم هاجموا الجيش الأردني في قطاع اللطرون (١).

بسقوط المدن الفلسطينية، الواحدة تلو الأخرى، منذ الأسبوع الثالث من إبريل/ نيسان إلى الأسبوع الثاني من مايو/ أيار، سقطت جبهة المنطقة الساحلية الغربية، وعظم جبهة الجليلين، الشرقي، والغربي، ولم يأت موعد انتهاء الانتداب البريطاني، حتى كانت الأراضي التي اختص بها قرار التقسيم اليهود في أيديهم، إضافةً إلى مدن وقرى أخرى، مثل يافا، وجزء كبير من الجليل الغربي، وجزء كبير من قرى القدس، واللد، والرملة (٢).

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠، ٨٢.

(٢) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥ - ٩٦.

برغم صعوبة الموقف، كان من الممكن تداركه بالتدخل العربي السليم القائم على خطة عسكرية منظمة. لكن ذلك لم يحدث، فقد كان إجمالي القوات العربية، التي حاربت الصهاينة لايزيد عن ١٥ ألفاً، وكانت قياداتها غير موحدة، فضلاً عن عدم الإلمام بالطبيعة الجغرافية للبلاد.

لم يكن الوقت قد فات، بعد، لتغيير مسار تلك الحرب، خاصة مع عقد الجمعية العمومية للأمم المتحدة دورة استثنائية، للنظر في القرار الذي اتخذته مجلس الأمن، بإعادة القضية إليه، لإعادة النظر فيها على ضوء التطورات، فقررت وقف لجنة التقسيم عن ممارسة مهمتها، وتعيين الكونت فولك برنادوت وسيطاً دولياً، الذي سرعان ما اغتاله الصهاينة، بعدما أوصى بضم القدس والنقب للعرب. ولو حشدت القوات العربية قواتها لتلك الحرب لأمكن تغيير الوجه المظلم لتلك الحقبة التاريخية، لكن قلة عدد القوات، خاصة من مصر والعراق - التي لم تبلغ ٤ آلاف جندي - كانت من أهم أسباب الهزيمة، إضافةً للافتقار للقيادة العامة المسيطرة على القوات، فضلاً عما بدا من دهشة إزاء الحصون اليهودية، ومن جهل بجغرافية فلسطين، مع أن استقصاء تلك المعلومات من أهم البديهيات العسكرية وأيسرها تحقيقاً، لو تم التعامل مع الحرب بالجدية الكافية^(١).

اقتصرت ما حققته الجيوش العربية على انتصارات محدودة، فاجتازت القوات المصرية الحدود، في ١٥ مايو/ أيار ١٩٤٨، واستولت على ثلاث مستوطنات، وكانت على مسافة ٢٠ كم جنوبي تل أبيب، كما وصل

(١) المصدر نفسه، ص ٩٦ - ١٠١.

الجيش الأردني القدس، في ١٧ مايو/ أيار ١٩٤٨، وتقدم الجيش السوري في الشمال الشرقي، ووصل أحد جسور بنات يعقوب، واحتل " مشمارهايردن ". وفي الشمال استولى الجيش اللبناني مع قوات " جيش الإنقاذ " على معسكر المالكية، وتابعت قوات " جيش الإنقاذ " طريقها، باتجاه الناصرة في الجليل، كما تحرك الجيش العراقي في منطقة جنين، وكان مسرح عمليات قوات الجهاد المقدس موزعاً في مناطق الجيش الأردني، والعراقي، والمصري. غير أن الصهاينة استغلوا الهدنة الأولى - التي دعا إليها مجلس الأمن الدولي - في مايو/ أيار ١٩٤٨، والتي امتدت ٤ أسابيع، وبدأت من ١١ يونيو/ حزيران، حتى ٧ يوليو/ تموز ١٩٤٨، وحشدوا الأسلحة المتقدمة من طائرات، ومدفعية، وسيارات مصفحة، ليزدادوا توسعاً، ويتمكنوا من ضم غرب الجليل، واللد، والرملة، وجزءاً كبيراً من وسط فلسطين (١).

لم تمض أربعة أيام على استئناف القتال، حتى تطور الموقف لغير صالح العرب، بانسحاب القوة الأردنية من حول اللد والرملة، والقوة العراقية من رأس العين، ومجدل الصادق، وبعض مناطق مرج بن عامر، سرعان ما احتلها الصهاينة، وتوجت هذه المفاجأة، بقصف القاهرة، ودمشق، وعمان. وتفرغت قوات الصهاينة لمحاصرة كتائب الجيش المصري، حتى كادت تهزمه، لذا تمت الموافقة على الهدنة الثانية، وبدأت فعلياً، في ١٨ يوليو/ تموز ١٩٤٨. استمر الموقف المرير الذي اضطرت مصر على إثره - بعد انسحاب بقية القوات العربية - على

(١) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤، ٨٦.

قبول المفاوضات المنفردة على الصهاينة، وتوقيع هدنة دائمة، في رودس، في فبراير/ شباط ١٩٤٩، ثم تبعتها حكومات الأردن، فلبان، وأخيرًا سوريا (١).

(١) دروزة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.

توضح الخريطة رقم (٢) المناطق التي تم احتلالها فيما بين ١٩٤٨ و ١٩٤٩.

وبذلك تُرك الفلسطينيون ليلقوا، وحدهم، مصيرهم المجهول، ما بين المذابح الإسرائيلية، التي يمكن وصفها بالإبادة العرقية، وبين مرارة التحول إلى لاجئين في شتى بقاع العالم.

رابعا: تغيير الخريطة الديموغرافية

ينص قرار مجلس الوزراء البريطاني، عام ١٩٠٥، على الموافقة على تقرير كامبل بزمن رئيس وزراء بريطانيا، آنذاك، على " ضرورة العمل على فصل الجزء الأفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الآسيوي، بإقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر البري، الذي يربط آسيا بإفريقيا، بحيث يشكل في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة لبريطانيا، وعدوة لسكان المنطقة " (١).

لا يدع ذلك القرار مجالاً للشك بأن إسرائيل هي صنيعة الاستعمار، وذراعه الممتد نحو الوطن العربي كله لا فلسطين وحدها. ويشير ذلك القرار، كذلك، للمؤامرة الموضوعية، مسبقاً، وقبل " وعد بلفور "، في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧، بضرورة تغيير الطبيعة الديموغرافية لفلسطين، وإحلال اليهود محلهم بالقوة.

تمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين على عدة مراحل، بدأت مبكراً في

(١) ناصر موسى زيد كيلاني، إسرائيل دولة المهجرين، عمان، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، ١٩٨٥، ص ٨.

سنة ١٨٨٢، إثر إغتيال القيصر الروسي ألكساندر الثاني، وقرار الروس بطرد اليهود، لتورط بعضهم في عملية الاغتيال. وبعدها تأسست جمعيات " أحباء صهيون " في أوروبا الشرقية، وجذبت لعضويتها شبابًا من يهود روسيا، ورومانيا، وبريطانيا، عملت هذه الجمعيات على تهجير ٣٠ ألف يهودي إلى فلسطين عام ١٨٨٢، إثر اغتيال القيصر الروسي الكساندر الثاني، وقرار الروس بطرد اليهود، لتورط بعضهم في عملية الاغتيال. وبعدها تأسست جمعيات " أحباء صهيون " في أوروبا الشرقية، وجذبت لعضويتها شبابًا من يهود روسيا ورومانيا وبريطانيا، عملت هذه الجمعيات على تهجير ٣٠ ألف يهودي إلى فلسطين عام ١٨٨٢، قبل أن يفرض الحاكم العثماني، في إبريل/ نيسان من العام نفسه حظرًا على دخول اليهود احتالوا على قرار الحاكم العثماني عن طريق الرشوة، وتسלلو إلى الأراضي الفلسطينية وأقاموا ثلاث مستعمرات يهودية تملكت ٣٢٠٠ دونمًا (١).

شملت المرحلة الأولى من مراحل الهجرة اليهودية ست موجات، امتدت من عام ١٨٨٠ وحتى عام ١٩٤٨، تميزت الموجة الخامسة منها بتركيزها على انتقاء المهاجرين، فكانوا شبابًا دون الثلاثين، أو أولادًا في الحادية عشرة، أصبح هؤلاء في عام ١٩٤٨ قادرين على حمل السلاح، ومنهم تكون جيش الدفاع الإسرائيلي. كما اتسمت تلك الموجة بتدافع اليهود من العراق، وسوريا، ولبنان إلى فلسطين، خوفًا من الخطر الألماني. أما في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، فقد زادت نسبة

(١) المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.

المهاجرين اليهود، ليصلوا إلى ٦ أضعاف، ما قبل الانتداب. وبعد عام ١٩٣٩، اتخذت الهجرة اليهودية شكلاً مكثفًا، بحيث بلغ عدد المهاجرين، في الفترة من ١٩٣٩ حتى وقوع النكبة، نحو ١٥ ألفًا. أما مجموع الذين وصلوا، خلال عام واحد من قيام إسرائيل، إلى أرض فلسطين، فقد بلغ ٢٠٣ ألفًا (١).

في الوقت نفسه أخذ الكيان الصهيوني في اتباع سياسات الطرد والتهجير المنهجية، بشتى السبل والوسائل غير المشروعة، لتغيير الواقع الديموغرافي للبلاد، جاء نزوح عرب فلسطين نتيجةً لعمليات الطرد القسري في حيفا، واللد، والرملة، وطبرية، وبئر السبع، وغيرها من المدن والقرى، إضافةً لفقدان الأمن نتيجة لغياب الأجهزة اللازمة، بعد أن بدأت بريطانيا انسحابها، منذ مارس/ آذار ١٩٤٨، تاركةً قوى رمزيةً مبعثرة. ولم يتوان الكيان الصهيوني عن ممارسة الإرهاب، وارتكاب المذابح، وأبشعها مذبحه دير ياسين، في ٩ إبريل/ نيسان ١٩٤٩، التي ذبح فيها نحو ٧٠٠ نسمة، هم أهل تلك القرية، لم ينج منهم إلا عددًا محدودًا للغاية. استخدمت الدعاية الصهيونية هذه المجزرة لخدمة الحرب النفسية، وحث العرب على مغادرة ديارهم، خوفًا على حياتهم، وأعراضهم (٢).

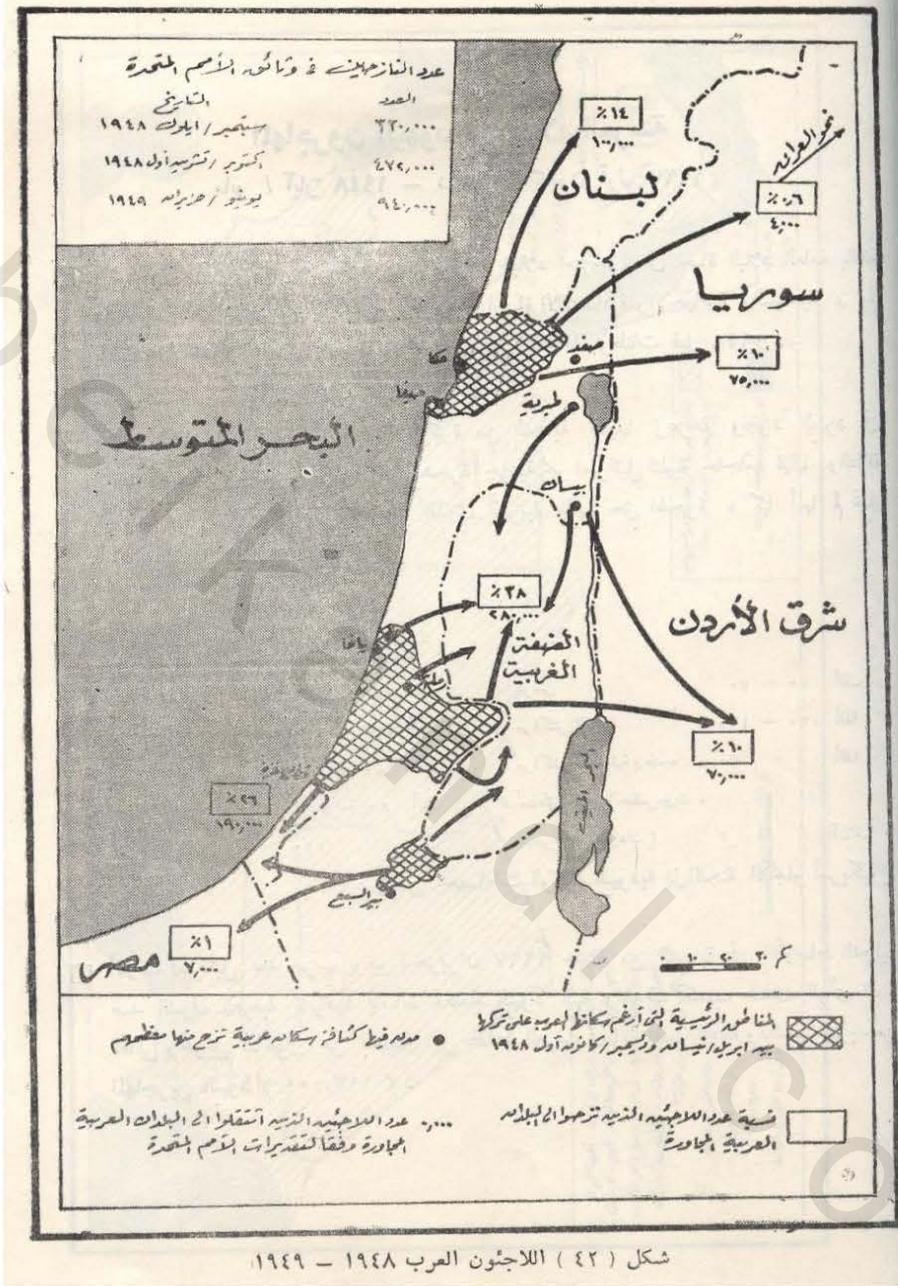
تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن عدد النازحين من أهل فلسطين، الذين أجبروا على مغادرة وطنهم، حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، بلغ ٧٢٥ ألف نسمة، أما من بقي من أهل فلسطين داخل الأراضي

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٨.

(٢) قاسمية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

المحتلة، فتقدر الإحصاءات الإسرائيلية عددهم فيما بين ١٢٠ إلى ١٣٠ ألفاً، وهناك مصادر أخرى تقدر هذا العدد بحوالي ٩٠٠ ألف نسمة^(١).

(١) الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.



(الخريطة رقم ٣) (١)

(١) المصدر نفسه، ص ٨٩.

توضح الخريطة رقم (٣) عدد النازحين حتى ١٩٤٩ والأماكن التي نزحوا إليها.

بعد انتهاء معارك ١٩٤٨، ووقوع النكبة، أصبحت أرض فلسطين مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، بلغت مساحة الأول ٢٠.٧٧ كم^٢، أقيمت عليه دولة إسرائيل. الجزء الثاني بلغت مساحته ٥.٨٧٨ كم^٢ ويمثل الضفة الغربية، وضم إلى إمارة شرقي الأردن، وشكل معها " المملكة الأردنية الهاشمية ". الجزء الثالث، البالغ مساحته ٣٢٦ كم^٢، ويمثل " قطاع غزة "، وضع تحت الإدارة المصرية (١).

إثر ذلك تشتت الفلسطينيون في دولٍ مختلفة، وانقسموا إلى عدة أقسام، فهناك عرب الأرض المحتلة، الذين لم يغادروا الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وهناك اللاجئون الفلسطينيون، الذين هاجروا من أراضيهم، للإفلات من بطش القوات الصهيونية وأقاموا في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وفي الأردن، وسوريا، ولبنان، ومصر، والعراق. يقدر إجمالي اللاجئين في تلك المناطق، في عام ١٩٤٩، بحوالي ٩٦٠ ألف نسمة، حسب تقدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) (٢).

أي أن الاحتلال الصهيوني لم يكتف باحتلال الأرض، وتغيير ملامحها لضمان تمام الاستيلاء عليها، وإنما عمد لاستخدام شتى

(١) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٨، ٩١.

الطرق غير المشروعة، لتغيير الخريطة الديموغرافية لأهل فلسطين. واستخدم المحتل الصهيوني المعطيات الجغرافية للسيطرة على البلاد، والاستيلاء على ثرواتها، كما عمد إلى الطرد القسري، واستخدام الوحشية لإحلال اليهود والصهاينة من شتى بقاع الأرض محل أهل فلسطين في أذهان الأجيال القادمة إلى أن يتم التحرير.

* * *